عمليات الطائرات توقظ المناطق الشجاع في اقدام عالمية

سوريا دفعنا غاليا ثمن تحيزنا في المحاكمة المهزلة

الدانمرك غضب الغرب لأنه فوجيء بالضعفاء في مركز القوة

بعد ان عدات عاصفة الكلام الاجوج الذي ، اسكت ، شاركت فيه جهات ووسائل اعلام عربية ، حول حادث خطف الطائرات في وضوح ، باي دقة وباي نية حسنة ـ الاسباب التي حملت الحكومة على اتخاذ التدابير التي اتخذتها في اعقاب خطف الطائرة السوسرية ، كان يكون عندنا اقتناع بان المجلس الاتحادي ، واسرى الصحراء الاردنية قد دفعوا ، في اثناء الاسابيع الدراماتيكية الثلاثة من شهر ايلول ، ثمن محاكمة ونترتور .

نائب واحد فقط ، وبعبارات متقشفة ، ذكّر ، في تلك الجلسة الطويلة التي لم يات الكلام فيها الا على قضية الزرقاء ، باطلاق سراح رجل الامن الاسرائيلي المتهم بارتكاب جريمة على الارض السوسرية ، مع انه يجب ان نرى في ذلك الموقف نفسرا « للعمل الحربي » الذي هزنا جميعا .

ان « حالة الحرب » في الواقع يعود تاريخها الى اخر يوم انتهت فيه فصول محاكمة ونترتور : ولقد ابلغنا اباه ، رسميا وبقساوة ، التاطق الرسمي باسم اتحاد المحامين العرب الذي ساءه تصرف محكمة جنايات زوريخ . لكن الصحافيين كانوا قد غادروا القاعة ، وسقط تصريحه في الفراغ . بالاضافة الى انه « ما كنا نريد ان يشعر الصرب ان تيجانهم تقلقنا » . الا ان التاريخ ، انا كان دقيقا وغير منحيز ، سيسجل ان القاعدة في النزاع الدائر في الشرق الاوسط يوم السادس من ايلول ، لم يكن فجاة ولا وليد الصدفة .

ان التاريخ سيعترف ان السياسة والعدالة السوسريتين لم تظهرا باحلى مظاهرهما ـ حتى لا نقول اسوا من ذلك بكثير ـ في طريقة معالجة قضية الهجوم على الطائرة في مطار كلوتن . ان محاضر الجلسات التي كنا نشرها في هذه الجريدة طوال مدة المحاكمة ، تظهر بوضوح ومنذ اليوم الاول ، اننا كنا مصابين بانزعاج كبير ، وان هذا الانزعاج كان ينفجر يوما بعد يوم ، الى درجة اننا عند صدور الاحكام ، لم نتجرا على كتابة التعليق الذي كانت نفرضه تلك الاحكام ، بل فضلنا الصمت . وكنا نعتبر ـ ونفرك اليوم كم كنا على خطا في ذلك الاعتبار ـ ان الحقيقة لا تقال كلها دائما .

اننا لا نزال حتى اليوم نلوم انفسنا على ذلك الموقف الجبان .

ان وزارة العدل الاتحادية ، على الصعيد السياسي اولا ، اتركت خطيئة كبرى عندما احالت على محكمة زوريخ الحلية فضية هي ، بداهة ، من اختصاص محكمة الجزاء الاتحادية ، على غرار قضية العميل فيتيغر ، الدبلوماسي الرومماني الذي اوقف في سويسرا فيما كان يسعى ، بتحريض من آنا بوكر ، الى معرفة ودائع بعض الرومانيين في مصارفها ، وعلى غرار قضية مهاجمة الموسية الرومانية في برن ، بعد ذلك بسنوات . ان الفلسطينيين الثلاثة الذين القي القبض عليهم في كلوتن اكدوا انهم مناضلون في حركة تحرير بلادهم وانهم هاجموا طائرة اسرائيلية تنقل اسلحة يستخدمها الاسرائيليون لابادتهم . منذ ذلك التاريخ ، الاف من الفدائيين ماتوا تحت الانقاض في عمان وغيرها في سبيل ذلك النضال ، كما ان رجال الشرطة في المطارات يحملون مرتين ، ومنها مرة في كلوتن ، للكشف على طائرات شركة العال الاسرائيلية لانها كانت تنقل معدات واسلحة حربية . والمرسوم من كل هذا لم تنا وزارة العدل فون موس الا ان تنظر الى ابو الهيجا وابراهيم توفيق وامينة دحبور نظرتها الى مجرمين عاديين .

من هنا ، جاءت المحاكمة باسرها مغلوطة : لقد جرت المحاكمة امام هيئة محلفين . في حين كان يجب ان تجري امام خمسة قضاة من المحكمة الجزائية ، نتيجة ذلك ، وفي حين تمكن المحامي الفرنسي بيار كو من الغاء دفاعه في محاكمة فيتيانو ، وتمكن زميله فلوريو من الغاء دفاعه في قضية الهجوم على المفوضية الرومانية ، لم يتمكن الاستاذ فرجيس المحامي التونسي من القاء دفاعه عن الفلسطينيين وطرد من القاعة .

هذه المخالفة الاساسية التي ندد بها حقوقيون ونواب ، حتى الاستاذ جورج بروشفويل ، محامي الدفاع عن مردخاي رحاميم لم يتمكن من السكو تمثلها بالرقم من انها لصالح موكله . هذه المخالفة استجرت وراءها مخالفات اخرى . ولم يكن اقلها اطلاق سراح رجل المخابرات الاسرائيلي بكفالةوهو لا يزالفيد التحقيق وبالرقم من معارضة السلطات القضائية في زوريخ ، ولا رفض طلب اخلاء سبيل الفلسطينيين ، بالرقم من الكفالات التي تقدمت بها دول عربية ، وهي توازي الكفالة التي قدمتها اسرائيل عن رحاميم. لماذا هذا التفاوت في المعاملة ؟ قد نجد تفسير ذلك في المذكرة التي عهدت فيها حكومة بيرن الى السلطات القضائية في زوريخ بالنظر في قضية الهجوم في مطار كلوتن . فان اللهجة التي صيغت بها تلك المذكرة تستبق بوضوح النهاية التي انتهت اليها المحاكمة الصورية في ونترتور .

ثم جاءت الاخطاء والمخالفات القضائية تتراكم فوق المخالفة السياسية . هذه المخالفة التي ارغمت السيد بيار غريبر على اشتراك حكومة زوريخ بالمفاوضات ـ المفقدة ـ التي كان يجريها مع بريطانيا والمانيا والولايات المتحدة واسرائيل، من جهة والصليب الاحمر من جهة ثانية .

ن قاضي التحقيق المكلف بالكشف عن ظروف الهجوم في كلوتن ، قام بهذه المهمة ، برغم المسؤولية الجسيمة الناتجة عنها نظرا للمصالح الرئيسية التي تتناولها ، بشكل استحق عليه ملاحظات قاسية جدا من المدعي العام بيرش ومن محامي الفلسطينيين المنتدب من قبل المحكمة ، ومن محامي الاسرائيلي ، هذا دون ان نذكر انه كان قد اكره محامي الفلسطينيين المكلفين بالدفاع عنهم ، على الانسحاب من المحكمة ومن الدعوى باسرها احتجاجا على تحامله السافر .

لقد كان « التحقيق » الذي وضعه يمج بالاخطاء وبالمخالفات ويمتاز بعدم الدقة والوضوح ، الى درجة ان رئيس المحكمة السيد غوت والمدعي العام والمعاونين كانوا يبصمون غالبية الوقت في محاولة لاعادة ترتيب الوقائع ، والى درجة ان المحامي مبسر ، الكلف مع بروشفويل بالدفاع عن الاسرائيلي رحاميم ، فقد اعصابه في النهاية وانسحب من المحاكمة .

ان هذا القاضي ـ المحقق الغريب العجيب ، من جملة المخالفات التي ارتكبها ، لم يكلف نفسه عناء الكشف عن محتوى صندوق وثائق كان يرافقه رجل المخابرات الاسرائيلي . في حين انه بنى اتهامه بان الفلسطيني القبل كان مسلحا عندما اطلق عليه رحاميم النار على اقوال اناس محكوم عليهم عدة مرات في السابق بسهمة الادلاء بشهادات زور ، على الرغم من ان احد عشر رجل شرطة جاؤوا ليؤكدوا له وللمحكمة العكس . ويمكن ذكر عدة امثلة من هذا القبيل كلها مجحفة بالدفاع عن الفلسطينيين ، وقد جمعها مجلس المحفوظين العرب ورفعها في مذكرة قبل افتتاح محاكمة ونترتور . الا ان الرئيس غوت وصف هذه المذكرة في نبا نشر في هذه الزاوية ، بانها « غير لائقة » ودعا هيئة المحلفين « الى عدم اخذها بعين الاعتبار » .

هذه المذكرة ، والاستقبال الذي خصها به المحكمة كانا وراء التهمة بالانحياز التي اطلقها العرب ضد العدالة السوسرية .

كان يمكن لاي محكمة جزائية اتحادية ان تحكم على الفلسطينيين بالسجن ١٢ عاما دون ان تثير عاصفة من الاحتجاج عليها . لكنها دون شك كانت ابعدت اساليب جدية غير تلك التي ابعدتها الالة القضائية في زوريخ ، وخصوصا انها ما كانت تجرا على الوصول الى درجة تبرئة رحاميم من اية تهمة « نظرا لعدم وجود ادلة ثبوتية » ، هذه الادلة الموجودة لكن قاضي التحقيق تعمد اهمالها .

عندئذ ، كان يوسعنا ان نتسلح بالقول ان الحق عندنا يعلو على القوة ، وربما ، عندئذ ، ما كانت مرت علينا تلك الاساليب الدراماتيكية الثلاثة من شهر ايلول الماضي .

.. ومن الدانمرك تعليق وتحليل

وكتبت صحيفة « بولينيسك ريفيو » الانمركية ، في افتتاحيتها للعدد الذي صدر في ٢٥ ايلول الماضي ، الموقف التالي، الجدير هو الاخر بتامل الكثيرين :

« لقد تعود العالم الغربي على رؤية الدول الكبرى بمثابة الشرطة العالمية ، وقد قبل هذه الحقيقة من تلقاء او بالقوة . لقد جاءت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لتضع العالم في موقع الغضب الشديد عبر عملياتها ضد طائرات الركاب الثلاث التي اختطفوها وانزلوها في الصحراء الاردنية : ان سبب الغضب الذي انصب على رؤوس هؤلاء المناضلين الفلسطينيين يكمن في حقيقة القرابة التي تقاجيء الكثيرين حين يكتشفون ان قد اكره محامي الفلسطينيين المكلفين بالدفاع عنهم ، على الانسحاب من المحكمة ومن الدعوى باسرها احتجاجا على تحامله السافر .

لقد كان « التحقيق » الذي وضعه يمج بالاخطاء وبالمخالفات ويمتاز بعدم الدقة والوضوح ، الى درجة ان رئيس المحكمة السيد غوت والمدعي العام والمعاونين كانوا يبصمون غالبية الوقت في محاولة لاعادة ترتيب الوقائع ، والى درجة ان المحامي مبسر ، الكلف مع بروشفويل بالدفاع عن الاسرائيلي رحاميم ، فقد اعصابه في النهاية وانسحب من المحاكمة .

ان هذا القاضي ـ المحقق الغريب العجيب ، من جملة المخالفات التي ارتكبها ، لم يكلف نفسه عناء الكشف عن محتوى صندوق وثائق كان يرافقه رجل المخابرات الاسرائيلي . في حين انه بنى اتهامه بان الفلسطيني القبل كان مسلحا عندما اطلق عليه رحاميم النار على اقوال اناس محكوم عليهم عدة مرات في السابق بسهمة الادلاء بشهادات زور ، على الرغم من ان احد عشر رجل شرطة جاؤوا ليؤكدوا له وللمحكمة العكس . ويمكن ذكر عدة امثلة من هذا القبيل كلها مجحفة بالدفاع عن الفلسطينيين ، وقد جمعها مجلس المحفوظين العرب ورفعها في مذكرة قبل افتتاح محاكمة ونترتور . الا ان الرئيس غوت وصف هذه المذكرة في نبا نشر في هذه الزاوية ، بانها « غير لائقة » ودعا هيئة المحلفين « الى عدم اخذها بعين الاعتبار » .

هذه المذكرة ، والاستقبال الذي خصها به المحكمة كانا وراء التهمة بالانحياز التي اطلقها العرب ضد العدالة السوسرية .

كان يمكن لاي محكمة جزائية اتحادية ان تحكم على الفلسطينيين بالسجن ١٢ عاما دون ان تثير عاصفة من الاحتجاج عليها . لكنها دون شك كانت ابعدت اساليب جدية غير تلك التي ابعدتها الالة القضائية في زوريخ ، وخصوصا انها ما كانت تجرا على الوصول الى درجة تبرئة رحاميم من اية تهمة « نظرا لعدم وجود ادلة ثبوتية » ، هذه الادلة الموجودة لكن قاضي التحقيق تعمد اهمالها .

عندئذ ، كان يوسعنا ان نتسلح بالقول ان الحق عندنا يعلو على القوة ، وربما ، عندئذ ، ما كانت مرت علينا تلك الاساليب الدراماتيكية الثلاثة من شهر ايلول الماضي .

.. ومن الدانمرك تعليق وتحليل

وكتبت صحيفة « بولينيسك ريفيو » الانمركية ، في افتتاحيتها للعدد الذي صدر في ٢٥ ايلول الماضي ، الموقف التالي، الجدير هو الاخر بتامل الكثيرين :

« لقد تعود العالم الغربي على رؤية الدول الكبرى بمثابة الشرطة العالمية ، وقد قبل هذه الحقيقة من تلقاء او بالقوة . لقد جاءت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لتضع العالم في موقع الغضب الشديد عبر عملياتها ضد طائرات الركاب الثلاث التي اختطفوها وانزلوها في الصحراء الاردنية : ان سبب الغضب الذي انصب على رؤوس هؤلاء المناضلين الفلسطينيين يكمن في حقيقة القرابة التي تفاجيء الكثيرين حين يكتشفون ان قد اكره محامي الفلسطينيين المكلفين بالدفاع عنهم ، على الانسحاب من المحكمة ومن الدعوى باسرها احتجاجا على تحامله السافر .

لقد كان « التحقيق » الذي وضعه يمج بالاخطاء وبالمخالفات ويمتاز بعدم الدقة والوضوح ، الى درجة ان رئيس المحكمة السيد غوت والمدعي العام والمعاونين كانوا يبصمون غالبية الوقت في محاولة لاعادة ترتيب الوقائع ، والى درجة ان المحامي مبسر ، الكلف مع بروشفويل بالدفاع عن الاسرائيلي رحاميم ، فقد اعصابه في النهاية وانسحب من المحاكمة .

ان هذا القاضي ـ المحقق الغريب العجيب ، من جملة المخالفات التي ارتكبها ، لم يكلف نفسه عناء الكشف عن محتوى صندوق وثائق كان يرافقه رجل المخابرات الاسرائيلي . في حين انه بنى اتهامه بان الفلسطيني القبل كان مسلحا عندما اطلق عليه رحاميم النار على اقوال اناس محكوم عليهم عدة مرات في السابق بسهمة الادلاء بشهادات زور ، على الرغم من ان احد عشر رجل شرطة جاؤوا ليؤكدوا له وللمحكمة العكس . ويمكن ذكر عدة امثلة من هذا القبيل كلها مجحفة بالدفاع عن الفلسطينيين ، وقد جمعها مجلس المحفوظين العرب ورفعها في مذكرة قبل افتتاح محاكمة ونترتور . الا ان الرئيس غوت وصف هذه المذكرة في نبا نشر في هذه الزاوية ، بانها « غير لائقة » ودعا هيئة المحلفين « الى عدم اخذها بعين الاعتبار » .

هذه المذكرة ، والاستقبال الذي خصها به المحكمة كانا وراء التهمة بالانحياز التي اطلقها العرب ضد العدالة السوسرية .

كان يمكن لاي محكمة جزائية اتحادية ان تحكم على الفلسطينيين بالسجن ١٢ عاما دون ان تثير عاصفة من الاحتجاج عليها . لكنها دون شك كانت ابعدت اساليب جدية غير تلك التي ابعدتها الالة القضائية في زوريخ ، وخصوصا انها ما كانت تجرا على الوصول الى درجة تبرئة رحاميم من اية تهمة « نظرا لعدم وجود ادلة ثبوتية » ، هذه الادلة الموجودة لكن قاضي التحقيق تعمد اهمالها .

عندئذ ، كان يوسعنا ان نتسلح بالقول ان الحق عندنا يعلو على القوة ، وربما ، عندئذ ، ما كانت مرت علينا تلك الاساليب الدراماتيكية الثلاثة من شهر ايلول الماضي .

عملية خطف الطائرات .. والايام الدامية بالاردن

دراسة اولية من لندن عن التيارات الاعلامية في الصحف البريطانية

خلال العشرة ايام من المعارك ، نشرت كل الصحف البريطانية تقريبا يوميا من مراسليها في تل ابيب او القدس ، وكان من الواضح ان هذه التقارير كانت تضخم في قدرة الملك على سحق المقاومة في فترة قصيرة . وكانت التقارير تركز على امكانية التدخل الاسرائيلي او بالاحرى تهدد بمثل هذا التدخل .

وقد عولجت اجراءات الميئة البريطانية والامريكية لنفس الاسلوب : ان وجود الرهائين لعب بدون شك دورا اساسيا في منع التدخل في المراحل الاولى من المعركة ، ومن ثم احدثت التصريحات الغربية الرسمية التي ركزت على الضرر الذي يمكن ان يشكله اي تدخل بالنسبة للحل السلمي ، تلعب دورا اهم في تجنب التدخل الاكثر امريكي .

ولكن لم يفهم احد في بريطانيا ان المعركة في الاردن كانت تخاض الى حد معين لكسب ولاء الجماهير العربية .

ولم يلاحظ احد ان المواقف الرسمية العربية من المجزرة كانت جزءا من « كل الحقيقة للجماهير » .

وخلال الستة والنصف الماضية تركز خط دعاية النظام الاردني على المقولة التالية : لا يستطيع الملك ان يكبح تحركات جيشه . فقرر ان يحفظ تماسك الجيش باي ثمن . واثمر من ذلك ، فقد اكد له جنرالاته انهم يستطيعون انهاء العمليات خلال ٤٨ ساعة . وكانت صحيفة « الصانداي تايمز » اكثر الصحف المسؤولة عن ترويج هذه الافكار ، خاصة من خلال المقالة التي اجراها « مري سايل » مع الملك حسين في ٢٧ ايلول ، وكانت بعنوان « كتب مرغما على فعل ما فعلت . لم يتركوا لي طريقا غير هذا » .

وكانت معادلة هذه الازمة البريطانية تنفي على نفس المنوال : كان الشخص الذي يجري المقابلة يقوده بشكل مكشوف ليقول عدة اشياء قالها هو، وللاسف ، ليس للناس هنا اي وسيلة للحكم على عناصر وسائل الاعلام عن تحريض المقاتلين . ان احدا لا يذكر الصانعة الاردنية ، واحدا لا يذكر المكاسب المادية لسكان المخيمات من منظمات المقاومة ، مثل التعليم والمعالجة الطبية .

ومن الضلالات الخطيرة التي مررت على الجماهير بواسطة الصحف هي فكرة ان النزاع كان ، وهو ، بين الفلسطينيين من جهة والاردنيين من جهة اخرى . ولا ضرورة للتعليق على هذا الكلام السخف ، ولكن الرائج في الصحف البريطانية .

الرأي العام في بريطانيا

ان اسهل سبيل لمعالجة هذا الموضوع هو على الاساس الطبقي ، رغم ان هذه العملية معقدة بسبب غرابة البنية الطبقية في بريطانيا (اي افتراض ناس ينتمون الى الطبقة العاملة ، الى جانب المحافظين الخ .)

ان الطبقات العاملة وهؤلاء الذين ارتفوا منهم مؤخرا الى الطبقات الموسطة يتميزون بشكل عام ، بعزلتهم وعدم التزامهم وارتباطهم . وهم يطيّرون في تشكيل اراء قوية وانضباط المواقف في نزاعات لن تكون لها اي علاقة مباشرة بحياتهم او بالطبع ، ببريطانيا . (فلال من الطبقة العاملة هنا قادرون على معرفة ان الملك ما كان يمكن له انضباط مثل هذه الخطوة دون موافقة حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا) ان ما يهمهم هو ان يصاب ابرياء باذى . وحاول الصحافة والبي.بي.سي بالتالي ، التركيز على المعاملة السيئة الرهوعة التي تعرض لها ركاب الطائرات المخطفة . في هذه الناحية فشلت الصحافة بشكل واضح . والناس الذين اصيبوا حقيقة هم المدنيون الفلسطينيون في المخيمات التي قصفها الجيش . وفي الوقت نفسه ، ليس هناك شك بان العمليات فتحت اعين الناس قليلا. كان هناك بالطبع كثيرون لم يكن لديهم اي فكرة من قبل عن ما هي فلسطين او من هم الفلسطينيون ولكن التشوهات في الصحافة ووسائل الاعلام والاستعمال الدائم للكلمة « معتدل » و « متطرف » مكان كلمة « يمين » و « يسار » سيضمن عدم وقوف الطبقات العاملة البريطانية الى جانب الفلسطينيين لوقت طويل .

ونتنقل من نوعية ردة فعل الطبقات العليا التي كانت موقفه الى ردة فعل الطبقات المتوسطة ، ناتئ وجون بلاوت قلوب ، الخ . ولكن «الابعة» هؤلاء للعرب كان دائما لاراتهم حول مصالح بريطانيا (الامبريالية) الخاصة بها ، وبالتالي لا قيمة له . صحيح ان ليس للراي اليساري داخل بريطانيا اي اثر على السياسة التي تتبناها ابدا حكومة حتى الان ، ولكن الصحيح ايضا ان بريطانيا كلل يصبح اكثر فاكثر ليبرالية ، وان كان ، ليس بسارية .

ولذلك فان نشر اي معلومات يجعل « كل الحقيقة للجماهير » ، يجب ان يعتبر مكسبا .

ـ لندن
ترجمه « الهدف »